الوسائل القانونية للحد من انعكاسات ارتفاع سعر صرف الدولار

Legal means to limit the repercussions of the high dollar exchange rate

أحمد خلف حسين الدخيل[1]، كامل شاكر ناصر[2]

1 كلية الحقوق، جامعة تكريت (العراق)، Dikhil2004@yahoo.com

2 كلية الحقوق، جامعة تكريت (العراق)، kamelshaker1977@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/22 تاريخ القبول: 2023/06/27 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

تسليط هذه الدراسة الضوء على مسألة مصيرية تتعلق بالمصالح العليا للدولة العراقية،إذ تأتي والعراق على مفترق طرق سواء في الجانب المالي أو الجانب النقدي او حتى السياسة العامة للبلاد فإما ان يوقف ذلك المد المتعاظم للدولار في مواجهة العملة الوطنية أو يلتحق، لا قدر الله، بقافلة الدول الأخرى التي انهارت فيها العملة الوطنية وتدهور وضعها الاقتصادي خاصة وأن الإجراءات التي بدأتها السلطات النقدية والحكومية لما تزل تنتظر نضج ثمارهاوقطافها المبكر مما يجعلها محل تشكيك من الكثير من المتصيدين في الماء العكر.

الكلمات المفتاحية: الآليات القانونية ، ارتفاع ، سعر الصرف ، الدولار ، الدينار العراقي

Abstract :

This study sheds light on a crucial issue related to the supreme interests of the Iraqi state, as it comes and Iraq is at a crossroads, whether in the financial or monetary aspect, or even the country's general policy. Other countries in which the national currency collapsed and their economic situation deteriorated, especially since the measures initiated by the monetary and governmental authorities are still waiting for their fruits to ripen and early harvest, which makes them questionable by many trolls in troubled water.

key words : Legal mechanisms, rising, exchange rate, dollar, Iraqi dinar

المؤلف المرسل: أحمد خلف حسين الدخيل، **الإيميل**: Dikhil2004@yahoo.com

المقدمة

منذ صدور قرار البنك المركزي العراقي برفع أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي من 1180 إلى 1450 في كانون الأول 2020 على أمل الحصول على فرق العملة في تمويل النفقات العامة المتزايدة ابان الأزمة المالية المرافقة للأزمة الصحية التي مر بها العالم اجمع وبضمنه العراق وبذرائع ومبررات إضافية تمثلت برفع سقف الإنتاج المحلي وتخفيض الاستهلاك الحكومي والخاص ومنع تهريب العملة الصعبة إلى خارج البلاد،وعلى أساس أن يرافق ذلك القرار حزمة من الإجراءات التي تخفف من وطأته على ذوي الدخول المحدودة والتي لم ترى النور حتى اليوم الأخير من عمر الحكومة السابقة ليشهد الوضع الاقتصادي في البلاد ترديّاً كبيراً نتيجة الارتفاع الفاحش في أسعار السلع والخدمات لا سيما الأساسية منها، خاصة وأن العراق يعتمد اعتماداً شبه كلياً على السلع المستوردة من الخارج، هذا فضلاً عن عدم استقرار سعر الصرف عند السعر الرسمي المحدد من البنك المركزي وعبوره منذ اليوم الأول لصدور قرار رفع سعر الصرف حاجز الـ 1500 دينار ثم استمراره في الارتفاع في نهاية سنة 2022 وبداية 2023وتجاوزه حاجز الـ 1700 دينار، ناهيك عن اتساع فاحش في حجم الطبقة الفقيرة في البلاد متجاوزة نسبة الـ 50% رغم وصول الاحتياطي العراقي من النقد الأجنبي أعلى مستوياته، مما دفع البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية الجديدة إلى الوقوف بحزم ضد التدهور الاقتصادي والنقدي من خلال اتخاذ قرار تخفيض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي إلى 1300 دينار .

وبغرض الاحاطة بالموضوع من كافة الجوانب كان لابد من تناول ما يأتي:.

أولاً:. أهمية الدراسة:. تنبع أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على مسألة مصيرية تتعلق بالمصالح العليا للدولة العراقية، إذ تأتي والعراق على مفترق طرق سواء في الجانب المالي أو الجانب النقدي او حتى السياسة العامة للبلاد فإما ان يوقف ذلك المد المتعاظم للدولار في مواجهة العملة الوطنية أو يلتحق، لا قدر الله، بقافلة الدول الأخرى التي انهارت فيها العملة الوطنية وتدهور وضعها الاقتصادي خاصة وأن الإجراءات التي بدأتها السلطات النقدية والحكومية لما تزل تنتظر نضج ثمارها وقطافها المبكر مما يجعلها محل تشكيك من الكثير من ابناء المجتمع.

ثانياً:. مشكلة الدراسة:. تبدو مشكلة الدراسة في ما يأتي:.

1. صعوبة التوفيق بين السياسات النقدية والمالية والعامة في آن واحد.
2. عامل الوقت وما يشكله من معاناة في الموازنة بين الحلول الأنية والمعالجات البنيوية طويلة الأمد.
3. الضغوطات المحلية والدولية المتمثلة في تعقيدات المشهد السياسي الحالي وتطورات اعتماد آلية النأي بالنفس عن سياسة المحاور.

ثالثاً:. فرضية الدراسة:. تنطلق الدراسة من افتراض ما يأتي:.

1. ضرورة اعتماد مجموعة من الإجراءات المرتبطة بالسياسة النقدية لمواجهة الاثار السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار تعزز قرار تخفيض سعر الصرف الرسمي بالمقاربة بينه وبين سعر السوق.
2. تكريس اجراءات السياسة النقدية بأدوات السياسة المالية بحيث يكون هناك نوع من التوافق بين السياستين.
3. التركيز على السياسات الاستراتيجية طويلة الامد دون نسيان المعالجات الآنية.

رابعاً:. منهج الدراسة:. سنعتمد في دراستنا المنهج التحليلي الاستنباطي للنصوص القانونية والقرارات النقدية والمالية والعادية في هذا الشأن ومدى نجاحها في معالجة أزمة ارتفاع سعر صرف الدولار وسبل تعزيزها بالمزيد من الإجراءات النقدية والمالية والعامة الأخرى بما يرتقي بالوضع الاقتصادي والنقدي إلى الأفضل.

خامساً:. هيكلية الدراسة:. سيتم تقسيم هذه الدراسة على ثلاثة مطالب نخصص الأول للآليات المرتبطة بالسياسة النقدية، ونفصل في الثاني الآليات المرتبطة بالسياسة المالية، ونتطرق في الثالث والأخير إلى الآليات المرتبطة بالسياسة العامة، ثم نختم بأهم الاستنتاجات والتوصيات، والله ولي التوفيق.

المطلب الأول: الآليات المرتبطة بالسياسة النقدية

لما كانت الإشكالية أو الأزمة في الاصل هي ازمة نقدية ارتبطت بأزمة اقتصادية أو مالية وسياسية أخرى فإن من الواجب أن تكون للآليات القانونية المرتبطة بالسياسة النقدية حصة الأسد من آليات مواجهة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، وقد حظيت هذه الآليات والإجراءات باهتمام كبير من السلطتين النقدية والسياسية في البلاد فبادر البنك المركزي باتخاذ بعض الإجراءات فيما كانت إجراءات أخرى من حصة الحكومة العراقية وبقيت إجراءات ثالثة تنتظر من يقوم بها من تلك السلطات المعنية والجهات ذات الصلة، مما يوجب علينا تناول تلك الإجراءات بشيء من التفصيل بنظرة فاحصة تحدد مدى نجاعتها نظرياً وعملياً فقد تكون بعض تلك الآليات مناسبة لحل أزمة الارتفاع من الناحية العلمية والنظرية إلا أن تطبيقها تواجهه بعض التعقيدات التي تجعلها غير ذات جدوى، بل يمكن أن يكون لها آثار أكثر سلبية من ارتفاع سعر صرف الدولار بدل أن تكون إحدى الحلول الناجعة.

وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب على خمسة أفرع نخصص الأول للحديث عن تخفيض السعر الرسمي لصرف الدولار، ونكرس الثاني لتوفير عملة الدولار بالسعر الرسمي الجديد، ونتطرق في الثالث إلى تعزيز قوة الدينار العراقي، ونفصل في الرابع محاربة عمليات المضاربة الضارة، ونتناول في الخامس والأخير نشر الوعي المصرفي، وكما يأتي:.

الفرع الأول: تخفيض السعر الرسمي للدولار

بعد استقرار سعر صرف الدولار في العراق لمدة تزيد على عشر سنوات في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين حيث كان هناك نوع من التوازن بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق فقد كان السعر الرسمي 1180 دينار لكل دولار وكان سعر السوق يتراوح بين 1250 إلى 1300 دينار ولكن نتيجة للأزمة المالية التي مرت بها الدولة العراقية والتي تزامنت مع الأزمة الصحية التي ضربت العالم بأكمله وتمثلت في جائحة كورونا مع بداية سنة 2019والانخفاضالشديد في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية طرح الحل الأسهل إلا وهو رفع سعر صرف الدولار رسمياً إلى 1450 دينار بحيث يتم الاستفادة من فرق العمل في تمويل رواتب الموظفين، وفعلاً تم إصدار القرار بذلك في 19 كانون الاول من سنة 2020[1]، ومع أن القرار حقق مبتغاه في توفير التمويل الكافي للموازنة العامة للدولة لتغطية رواتب الموظفين لا سيما وأنه دعم بارتفاع ملحوظ في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مع بداية الحرب الروسية الاوكرانية ، ولكن القرار مثل ضربة قاصمة وضريبة مستترة كان ضحيتها الملايين من المواطنين الذين تحولوا من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة بل المسحوقة وعلى رأس هؤلاء ذوي الدخل المحدود ومنهم الموظفين في دوائر الدولة والقطاع العام، إذ نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار ارتفعت معها أسعار المواد الاساسية لاسيما الغذائية منها وسط شحة في تلك السلع في الأسواق العالمية نتيجة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فإذا كان القرار قد زاد سعر صرف الدولار بنسبة 20% تقريباً فإن أسعار بعض السلع الأساسية منها ارتفعت بنسبة تفوق الـ 50% وإذا ما علمنا أن الحدود الدنيا للرواتب والأجور في العراق تكاد لا تصل إلى الحد الأدنى للمعيشة قبل قرار رفع سعر صرف الدولار لادركنا حجم المأساة التي وقع فيها أبناء تلك الفئة فقد ارتفع سعر كيس الطحين (50 كيلو غرام) من 20,000 دينار إلى أكثر من 50,000 دينار وبالمثل ارتفع سعر كيس السكر (50 كيلو غرام) من 36,000 دينار إلى 56,000 دينار وارتفع سعر طبقة البيض من 3500 دينار إلى 7000 دينار وسط تباهي الحكومة العراقية السابقة بأن الاحتياطي العراقي من النقد الاجنبي في تزايد مستمر دون اكتراث للوضع الاقتصادي للمواطن، وبدعم وتشجيع من الكثير من المختصين بالاقتصاد والمالية العامة على أساس إن في ذلك القرار فرصة للتقليل من تهريب العملة، بل أن البعض منهم راح يدعو إلى تعويم عملة الدولار لإدراك تلك الاهداف بالكامل.[2]

ولكن الحكومة العراقية الجديدة ومنذ تسنمها مهام عملها في تشرين الأول 2022 اخذت على عاتقها معالجة مشكلة ارتفاع سعر صرف الدولار فكان هناك تعاون وتفاهم وتنسيق مستمر مع إدارة البنك المركزي العراقي وهو ما أفضى إلى تكليف إدارة جديدة للبنك تنحاز لصالح الشعب والفقراء من أبناء الوطن خاصة، فكان أنقدم مجلس إدارة البنك المركزي العراقي يوم 6 شباط 2023 دراسة إلى مجلس الوزراء اوصى فيها بخفض سعر صرف الدولار إلى 1300 دينار عراقي فصادق الاخير على الدراسة في 7 شباط 2023 وبدأ في اليوم التالي تنفيذ

القرار[3] إلا أن القرار لم يسلم من النقد على أساس انه سيؤدي إلى تخفيض في حجم تمويلات الخزينة العامة وأنه يشكل خسارة تتراوح بين 10 إلى 15 ترليون دينار عراقي عن فرق العملة بين السعر السابق1450 والسعر الحالي 1300 خاصة إذا ما عاودت أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى الانخفاض إلى مستوى أسعارها في أزمة كورونا، متناسين أن أسعار الصرف كانت قبل سنتين فقط 1180 دينار ومن ثم لا زال هناك ربح أو زيادة في حجم التمويل بحدود 10 إلى 12 ترليون دينار عراقي فإين الخسارة في الموضوع؟ هذا من ناحية، كما أن توقع انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية إلى وضعه في ظل أزمة كورونا غير واقعي مطلقاً فالأحداث الدولية الحالية والمستقبلية تنذر بارتفاع الأسعار أو على الأقل استقرارها، بل حتى إذا سلمنا جدلاً بانخفاض أسعار النفط فإنها لن تنحدر إلى المستوى المتدني الذي وصلتها بان أزمة كورونا من ناحية أخرى.

والأكثر من ذلك فإن الأرباح الكبيرة المتحققة من رفع سعر صرف الدولار والمتمثلة بزيادة حجم الاحتياطي العراقي من النقد الأجنبي ليست سوى أرباح رقمية لا حقيقية في ظل انتشار الفقر والفاقة ولا ادل على ذلك إلا التخصيصات الكبيرة لمواجهة الفقر والبطالة في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم 2لسنة 2022[4] وما تبعه من تخصصات كبيرة في مشروع الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2023 سواء تعلقت ببرامج الحماية الاجتماعية أو التعيينات التي باشر بها مجلس الخدمة الاتحادي ولا زالت مستمرة حتى الآن علها تستطيع أن تسد الفجوة التي ولدها قرار رفع سعر صرف الدولار ودام اكثر من سنتين عجاف مرت على أبناء البلد.

الفرع الثاني: زيادة عرض الدولار بالسعر الرسمي الجديد

استكمالا للإجراءات النقدية الخاصة بتخفيض سعر صرف الدولار وبغية تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق فقد تبنى مجلس الوزراء العراقي والبنك المركزي العراقي مجموعة من الآليات التي يمكن أن تسهم في ذلك، ولعل أبرزها:.

أولاً:. قرار مجلس الوزراء بجلسة المنعقدة بتاريخ 2023/1/10:. بإلزام الجهات كافة في القطاع الخاص لاسيما مكاتب الخطوط الجوية الوطنية منها والأجنبية والوكالات التجارية وشركات الاتصالات والإنترنت ومبيعات المجمعات الاستثمارية السكنية والتجارية بالبيع بالدينار العراقي، ثم قام بالزام البنك المركزي العراقي ببيع الدولار للجهات اعلاه بالسعر الرسمي الذي كان 1460 ومن ثم تحول بعد قرار التخفيض إلى 1320 على أن يقدم طلباً بذلك إلى نافذة بيع العملة ويرفق به تعهد بالبيع بالدينار العراقي ويعلن عن ذلك في الموقع الرسمي لتلك الجهات في منافذ البيع وذلك للتحويلات ولتغطية الاعتمادات المستندية.[5]

ثانياً:. مجموعة قرارات البنك المركزي العراقي:. وأهمها:.[6]

1. بيع عملة الدولار في المنافذ الحدودية لاسيما المطارات وبحدود 2000 إلى 7000 دولار للمسافر الواحد بالسعر الرسمي علماً أن البنك قرر تسهيل إجراءات فتح نافذة بيع العملة في المطارات والمنافذ الحدودية.

2. تسهيل إجراءات منح تراخيص للمصارف العراقية الراغبة في شراء وبيع عملة الدولار بالأسعار الرسمية المعلنة من البنك المركزي.

3. توسيع البنك لدائرة المصارف المشمولة بشراء وبيع الدولار بالأسعار الرسمية المعلنة منه.

4. اتاحة الفرصة لصغار التجار وغير المستوفين للشروط الخاصة بالوثائق والمستندات المطلوبة بما فيها كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للجمارك في الدخول إلى نافذة بيع العملة والاستفادة من أسعار صرف الدولار الرسمية بدل الشراء من السوق والاستعانة بمكاتب الصيرفة لتحويل المبالغ إلى الخارج لاستيراد السلع، ذلك أن الشراء من السوق والاستعانة بمكاتب الصيرفة يجعل هؤلاء التجار يحصلون على الدولار بسعر أعلى من السعر الرسمي بما يجعل من تكاليف استيراد السلع أعلى وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على ارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية.

ونرى أن الإجراء الأول فيه نوع من المخاطرة في تهريب العملة إلى خارج البلاد ذلك أن هناك إمكانية لقيام بعض الجهات بتجنيد بعض الأشخاص للسفر إلى خارج البلاد وبالتحديد إلى بلدان ذات انخفاض شديد في قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالدولار الأمريكي، فعلى الرغم من استثناء قرار بيع الدولار للمسافرين إلى بعض الدول إلا أن ذلك غير كاف فهناك العديد من الدول التي يمكن السفر إليها والاكتفاء من عملة الدولار التي يبيعها المسافر في الدولة المتجه إليها مما يتطلب وضع آلية تضمن عدم استغلال هذا الإجراء في تهريب العملة الأجنبية إلى خارج البلاد.

اما الإجراءين الثاني والثالث فهي إجراءات مهمة، في حين أن الإجراء الرابع ورغم كونه مهم ويسهل دخول صغار التجار أو حتى كبار التجار الحقيقيين للدخول إلى منصة بيع العملة وعدم الخشية من الخضوع لقرارات الضريبة والكمرك بيد أن مثل هذه الإجراءات تحرم دوائر الضريبة والكمارك من ضمان مهم من الضمانات التي تمكنها من الحصول على حقوقها تجاه هؤلاء التجار،مما يفرض البحث عن آلية جديدة لضمان حصول تلك الدوائر على مستحقاتها المالية كاملة، رغم أن هناك توجه يبدو على اصحاب القرار في السياسة المالية والسياسة الضريبية باتجاه تخفيض الضرائب أو حتى تجميد القوانين الضريبية لفترة زمنية معينة كسنة أو أكثر ريثما يتم التخلص من الآثار السلبية التي خلفها قرار رفع سعر صرف الدولار على الاقتصاد العراقي فإذا كان الامر كذلك فيكون الإجراء الرابع لا مشكلة فيه.

ونرى أن هذه الإجراءات أو بالأحرى حزمة الإجراءات التي اعتمدها مجلس الوزراء والبنك المركزي تحتاج إلى تعزيز بالمزيد من الإجراءات الأخرى لعل من أهمها تقديم الدولار للمواطن البسيط أيضاً لا سيما ذوي الدخل المحدود كان يتم دفع جزء من راتب الموظف بالدولار دون أن ينتقص ذلك من سيادة الدولة فأين هي السيادة عندما يتم بيع الدولار للتجار والمسافرين وغيرهم حتى نطالب بها فقط في التعامل مع المواطن وبالتحديد الموظف البسيط؟

ناهيك عن أن الظروف استثنائية بامتياز وفيها يجوز ما لا يجوز في الظروف العادية، فحتى لو سلمنا جدلاً ان في توزيع جزء من الراتب بالدولار الأمريكي مساس بسيادة الدولة فإن ذلك يمكن أن يحدث في الظروف الاستثنائية ومنها ظرف الأزمة النقدية الحالية كحل مؤقت ريثما يتم توفير الدولار وانخفاض أسعاره إلى السعر الرسمي أو الاقتراب منه.

الفرع الثالث: تعزيز قوة الدينار العراقي

سعياً من الحكومة العراقية إلى تعزيز الإجراءات النقدية التي باشرها البنك المركزي لتعزيز قوة الدينار العراقي فقد بادرت من جانبها إلى إصدار قرار لمجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 2023/1/10 بإلزام الجهات الحكومية كافة التي تتولى بيع السلع والخدمات داخل العراق بتقديم مبيعاتها بالدينار العراقي حصراً وبسعر صرف الدولار المقرر رسمياً من البنك المركزي، ولم تكتف بذلك بل الزمت كذلك القطاع الخاص كما فصلنا في الفرع السابق لاسيما مكاتب الخطوط الجوية الوطنية منها والأجنبية وكذلك الوكالات التجارية واختصاصاتها وتعاملاتها كافة فضلاً عن شركات الاتصالات والإنترنت ومبيعات المجموعات الاستثمارية السكنية والتجارية بأن تقوم ببيع السلع والخدمات التي تقدمها بالدينار العراقي بدلاً من الدولار وبالسعر المقرر له من البنك المركزي العراقي مع قيام البنك المركزي ببيع الدولار لجهات القطاع الخاص لإكمال حوالاتها وتغطية الاعتمادات المستندية بعد تقديم تلك الجهات طلباً إلى منصة بيع العملة مع تعهد بالبيع بالدينار العراقي ويعلن ذلك على الموقع الرسمي لكل جهة وبشكل واضح، كما تم توجيه البنك المركزي بإعداد آلية سهلة وخلال مدة أسبوع واحد فقط لإجراء عمليات بيع الدولار بالسعر الرسمي لتلك الجهات وإجراء التحويلات اللازمة لها إلى خارج البلاد.[7]

والجدير بالذكر أن هذه الخطوات تأتي لمواجهة الطلب المتزايد على الدولار وشحته في السوق بما يخفف الضغط على ذلك الطلب ويرفع من الطلب على الدينار العراقي فبدلاً من أن تتم التعاملات في الداخل حكومية كانت أو خاصة بالدولار صارت تتم بالدينار العراقي ولو كانت اتفاقاتها أو تعاقداتها الاصلية بالدولار إذ يتم تقييم تلك التعاملات بالدينار العراقي ووفقاً للسعر الرسمي المعلن عن البنك المركزي ليتم الوفاء بالدينار العراقي، على أن يكون للجهات الخاصة أن تطلب الدولار من البنك المركزي العراقي لتقوم بالوفاء بالتزاماتها الخارجية بالدولار الأمريكي الذي تحصل عليه بالسعر الرسمي المعلن، وهكذا يتم تعزيز وتكريس قوة الدينار العراقي في مواجهة الدولار الأمريكي.

وقد يبدو للوهلة الأولى بأنه قرار مجلس الوزراء لا يشمل جميع التعاملات الخاصة والعامة داخل العراق لاسيما وأنه ذكر بعض التعاملات بشكل خاص ولم يذكر جميع تلك التعاملات، ولكن إنعام النظر في الفقرة الثانية من القرار التي تنص على أنه ((مبيعات السلع والخدمات من القطاع الخاص وخاصة .....)) ينتهي بنا إلى أن ذكر القرار على وجه الخصوص بعض التعاملات والتي غالباً ما تتم بالدولار لا يعني مطلقاً انه اوردها على سبيل الحصر بل

الواضح من النص أنها وردت على سبيل المثال لا الحصر، ومن ثم فإن القرار عام ويشمل جميع التعاملات الداخلية سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص او دوائر الدولة فكل شخص مدين بمبلغ معين من النقود بالدولار يمكنه الاستفادة من هذا القرار ليقوم بالدفع بالدينار العراقي وبالسعر الرسمي المعلن للدولار الأمريكي، فعندها ستتعزز قوة الدينار العراقي وتتحول التعاملات شيئاً فشيئاً بالدينار ويتم الابتعاد تدريجياً عن التعامل أو حتى تثبيت الأسعار بالدولار وبعكس ذلك فإن الأولوية ستكون للدولار على أساس انه أكثر استقراراً من الدينار.

الفرع الرابع: محاربة عمليات المضاربة الضارة

لما كانت الوظائف الرئيسة للبنك المركزي تتمثل بإصدار العملة الوطنية والمحافظة على استقرارها يكون والحال هذه من واجب البنك المركزي العراقي أن يحارب عمليات المضاربة التي تسعى أو حتى تؤدي أو من شأنها أن تؤدي إلى الإخلال باستقرار العملة الوطنية بكافة الوسائل القانونية المتاحة، ومن ثم يفترض بالبنك المركزي أن يفعل إجراءاته الرقابية لاكتشاف عمليات المضاربة الضارة باستقرار العملة واتخاذ الإجراءات المناسبة الاحتياطية منها والعقابية على حسب الأحوال فبالرجوع إلى قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل[8] وكذلك قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 المعدل[9]وبقية القوانين المصرفية الأخرى نجدها تتضمن العديد من الآليات والإجراءات الرقابية والإدارية والجزائية التي تمكنه من فرض سلطته على المصارف وشركات ومكاتب الصيرفة كافة بحيث تجعلها جميعاً تسير في فلك السياسة النقدية التي رسمها وينفذها البنك ضماناً لاستقرار أسعار الصرف وعدم تذبذبها وبالتالي استقرار العملة الوطنية وعدم التلاعب في أسعارها لاسيما تخفيض سعر تلك العملة إذ أن هناك باباً خاصاً في قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004للرقابة والتفتيش وباباً آخر فيه لإجراءات الانفاذ والعقوبات وهناك القسم الحادي عشر من قانون البنك المركزي العراقي خصص للامتثال للأفعال العقابية وغيرها الكثير وهو ما يجعل البنك المركزي والدوائر المختصة فيه أمام فرصة تاريخية لإثبات وجودها ولعب دورها المنشود في إعادة استقرار العملة العراقية باعتماد الآليات القانونية المخولة لها بموجب القوانين النافذة، فالأمر في النهاية يعتمد على مدى قدرة الادارة الجديدة للبنك بأن تمارس دورها المعروف عنها والمشهود لها في المحافظة على استقرار أسعار الصرف والثبات النسبي لقيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الاجنبية المختلفة وعلى رأسها الدولار الأمريكي وحماية الاقتصاد العراقي والمواطن العراقي من التداعيات الخطيرة التي تسبب بها ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة الوطنية والتي تحتاج إلى تدخل عاجل وسريع بإجراءات آنية فضلاً عن الإجراءات الاستراتيجية طويلة الأمد وعدم الاكتفاء بإحدى الإجراءات دون الأخرى فلا يمكن إهمال أحدهما وإلا كانت النتائج وخيمة لاسيما وأن المواطن لا يعرف سوى ضرورة توفير قوت يومه بما يملك من أموال أو ما متوفر له من دخل محدود دون ان يضطر إلى الاقتراض من الغير.

الفرع الخامس: نشر الوعي المصرفي

لعل العراق من أقل الدول وعياً مصرفياً إذ يبالغ المواطن العراقي في الابتعاد عن إيداع أمواله في المصارف الحكومية منها والخاصة ويعمد إلى خزن أمواله في خزائنه المنزلية واستخدامها بالكاش كما يقال، رغم ما يحف هذه الطريقة من الحفظ والخزن من مخاطر جمة أبرزها السرقة والتلف بالحريق أو بأي سبب آخر بحيث تقدر العملة الوطنية العراقية المودعة في المصارف بحدود 23% فيما كانت نسبة العملة المخزونة في الخزائن المنزلية بحدود 77% وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى سواء دول الجوار كإيران والأردن وتركيا والكويت أو حتى دول العالم الأخرى التي تكون فيها المعادلة معكوسة تماماً إذ تقل في اغلب الدول نسبة الاموال المخزونة في المنازل بحيث لا تزيد العملة في إيدي الجمهور عن 10% فيما تكون أكثر من 90% منها مودعة في المصارف المختلفة المحلية منها والأجنبية.

وتعود أسباب انخفاض الوعي المصرفي لدى المواطن العراقي إلى عدة عوامل أهمها:.

أولاً:. العوامل التاريخية: إذ أن الحروب والصراعات التي مرت بها الدولة العراقية على مدى التاريخ وعمليات النهب والسلب التي تعرضت لها المؤسسات المالية في تلك الفترات انعكس سلباً على ثقة الجمهور بقدرة تلك المؤسسات على حفظ أمواله وهو ما دفعه إلى الحذر من إيداع امواله لدى تلك المؤسسات لاسيما المصارف التي تعرضت للكثير من الاعتداءات خلال تلك الحروب والصراعات الداخلية منها والخارجية، وهو ما يتطلب جهود كبيرة من المؤسسات العامة بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص لإعادة الثقة الشعبية بتلك المؤسسات والاطمئنان على مصير اموالهم التي يتم إيداعها لدى المصارف العامة منها والخاصة وربما يتطلب ذلك الكثير من الوقت والجهد والمال لكي نضمن الوصول إليه.

ثانياً:. العوامل الفنية:. ان المبالغة في منح السلطات النقدية بشكل خاص والمتمثلة في البنك المركزي والاستقلال الكامل في تحديد معالم السياسة النقدية وتنفيذها دون أي اعتبار لحقوق المودعين للأموال في المصارف الحكومية والخاصة والهيمنة الكاملة للأنظمة المصرفية على مستوى جميع الدول ومنها العراق على الأموال المودعة لدى المصارف بحيث يصبح مصير تلك الاموال خارج سيطرة اصحابها الحقيقيين إلى درجة أنه يمكن القول أن عدم إيداع الأموال في المصارف يشكل وسيلة للتخلص من التضخم التعسفي الناجم عن انخفاض قيمة العملة الوطنية فقد تسبب خفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار نهاية 2020 بخسائر فادحة للمودعين لاموالهم في المصارف إذ لم يتمكن الكثير منهم من سحبت تلك الأموال وتحويلها إلى عملة اجنبية أكثر استقراراً.[10]

ثالثاً:. عامل الوصاية المصرفية على الأموال المودعة لديها:. زاد الطين بلة ما حصل من تجارب عالمية في الوصاية المصرفية على اموال المودعين ورفض منح العملاء المبالغ المودعة في المصاريف لاسيما في فترة الأزمة المالية كما حصل في اليونان سنة 2015 وما يحصل اليوم في لبنان من قيام المصارف بالامتناع عن تلبية طلبات المودعين

بسحب كل أو بعض اموالهم منها للإنفاق على احتياجاتهم المتزايدة في ظل انهيار كبير للعملة كل ذلك كرس ثقافة غياب أو انخفاض الوعي المصرفي لدى المواطن العراقي بسبب ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة من تقليدية وحديثة من قصص وتجارب مريرة لمجموعة من المواطنين الذين وصل بهم الحال إلى اقتحام المصرف بالسلاح للحصول على جزء من امواله.[11]

وقد تنبهت الحكومة العراقية ولو بوقت متأخر لهذا الأمر في محاولة لإجهاض هذه الثقافة واقتلاعها من جذورها ونشر ثقافة الوعي المصرفي العالي من خلال قرار مجلس الوزراء بإقرار توصيات المجلس الوزاري الاقتصادي بشأن استخدام أجهزة نقاط البيع (POS) التي أوجبت تسهيل البنك المركزي العراقي لإجراءات منح التراخيص للحصول على البطاقات المصرفية الدولية باستخدام تلك الأجهزة وتخفيض العمولات على المصارف والجهات التي تستخدمها فضلاً عن الزام الجهات الحكومية كافة والقطاعات العامة والخاصة والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز التي تحصل فيها المبالغ بفتح حسابات مصرفية وتهيئة الأجهزة المطلوبة (POS) لتحصيل الاموال وتمكين الراغبين في مراجعتها بالدفع بالبطاقات مع عدم إلغاء التسليم النقدي الكاش، ولضمان القيام بذلك فقد اوعز مجلس الوزراء بربط منح أو تجديد إجازات ممارسة المهنة للجهات الخاصة كافة باعتماد تلك الأجهزة في الدفع كما أوجب على المصارف العامة والخاصة تهيئة أجهزة نقاط البيع الخاصة بالدفع الإلكتروني (POS) إلى الجهات الواجب عليها القيام بذلك وغيرها من الزبائن لتحصيل الاموال الكترونياً وفي كافة أنحاء العراق كما تضمن القرار إعفاء أجهزة الدفع والتحصيل تلك (POS) وأجهزة الصرافات الآلية (ATM) الخاصة بأنظمة الدفع والتحصيل بالبطاقات المصرفية المستوردة من المصارف من رسوم الكمارك والضرائب بأشكالها المختلفة، ناهيك عن إعفاء التعاملات في الدفع الإلكتروني (POS) كافة من الضرائب، وبغية منح بعض الوقت لكل تلك الجهات لتكييف اوضاعها مع ذلك القرار فقد جعل مجلس الوزراء تاريخ نفاذ هذا القرار اعتباراً من الأول من حزيران 2023.[12]

ورغم تحفظنا على الفقرات الاخيرة التشجيعية التي تضمنها القرار من اعفاء استيراد المصارف للأجهزة الواردة في القرار والخاصة بالدفع والتحصيل الإلكتروني من الرسوم الكمركية والضرائب واعفاء تعاملات تلك الأجهزة من الضرائب كون ذلك يدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة تشريعية بموجب البند الأول من المادة 28 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ[13]وهو ما يوجب أخذ موافقة مجلس النواب على ذلك في اقرب وقت ممكن، إلا أن القرار خطوة جبارة في نشر الثقافة المصرفية والوعي المصرفي وتشجيع المواطنين على التعامل مع المصارف وايداع أموالهم فيها ولو بطريقة غير مباشرة تمثلت بالاستعانة ببطاقات البيع الإلكتروني التي توجب أن يكون للشخص حساب او رصيد لدى احد المصارف بدل أن يهرع المواطن إلى مكاتب الصيرفة لسحب جميع الاموال بمجرد نزول الرواتب على تلك البطاقات وتحويلها إلى مبالغ نقدية فعلية والتعامل بها بهذه الصورة، فقد

كان ذلك ينعكس سلباً على النظام المصرفي المترهل والقديم والذي يحتاج إلى إعادة هيكلة بالكامل بما يضمن نجاح هذه التجربة والارتقاء بالعمل المصرفي نحو الأفضل وبالشكل الذي يعزز قوة الدينار العراقي في مواجهة العملات الاجنبية المختلفة لا سيما الدولار.

ولا يفوتنا التذكير بأن هناك وعود بحزمة ثانية وأخرى ثالثة من الإجراءات المرتبطة بالسياسة النقدية التي يقوم البنك المركزي بإطلاقها[14] نتمنى أن تعزز وتكرس سياسة تخفيض سعر صرف الدولار وزيادة المعروض من العملة الأجنبية في السوق وتعزيز قوة الدينار العراقي ومحاربة عملية المضاربة الضارة ونشر الوعي المصرفي بين أبناء المجتمع العراقي وفقاً لما ذكرناه أعلاه.

المطلب الثاني: الآليات المرتبطة بالسياسة المالية

لا يمكن مواجهة أزمة الارتفاع المستمر للدولار مقابل الدينار العراقي بالاعتماد على آليات وأدوات السياسة النقدية فقط وإنما لابد من إرادفها بمجموعة من الآليات والأدوات المرتبطة بالسياسة المالية، إذ لا يمكن أن تعمل أي من السياستين بمعزل عن الثانية بل ان ضرورات التكامل بين السياستين توجب أن يتم تكريس أدوات الأولى بآليات الثانية وذلك بحكم الترابط بين السياستين وعدم إمكانية الفصل التام بين أدوات الاثنين، ناهيك عن أن عملة الدولار في العراق يتم الحصول عليها تقريباً من مصدر واحد وهو تصدير النفط الخام إلى خارج العراق مما يجعل هذا الدولار مملوكاً للحكومة العراقية وبالتحديد لوزارة المالية التي تقوم ببيعه للبنك المركزي العراقي مقابل الحصول على العملة العراقية (الدينار)ما يجعل تحديد سعر صرف الدولار أمر لا يتوقف على البنك المركزي كسلطة نقدية وإنما كذلك الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية كسلطة مالية.

وهو ما يوجب تضافر جهود السلطتين النقدية والمالية في هذا الشأن، ويفرض علينا ان نقسم هذا المطلب على خمسة أفرع نفصل في الأول زيادة عرض السلع والخدمات الأساسية، ونتناول في الثاني التنسيق المستمر مع القطاع الخاص، ونكرس الثالث لتنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة، ونتطرق في الرابع إلى تعزيز الوعي المالي، ونتدارس في الخامس والأخير تحمل الخسارة المادية في سبيل تحقيق الربح الاجتماعي، وكما يأتي:.

الفرع الأول: زيادة عرض السلع والخدمات الأساسية

لما كان الغرض الرئيس من خفض سعر صرف الدولار هو انعكاس ذلك السعر بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات لاسيما وأن اغلب، ان لم نقل جميع، تلك السلع مستوردة من خارج العراق، فقد كان لابد من أن يرافق قرار الخفض بعض الإجراءات الأخرى لاسيما قيام الحكومة بتقديم تلك السلع والخدمات بشكل مباشر للمواطن سواء بصورة مجانية أو بأسعار مدعومة بالشكل الذي يمكن أن يخفض من الطلب المتزايد على تلك السلع في السوق المحلية اعتماداً على القانون الاقتصادي المعروف قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى تحسين نوعية السلع الموزعة عبر البطاقة التموينية فقد قام مجلس الوزراء بزيادة مادة السكر (1) كيلو غرام ومادة زيت

الطبخ(1) لتر وأضافة مادة الشاي بمعدل 200 غرام ومادة الحليب بمعدل 250 غرام ومادة الطحين الصفر بمعدل (1) كيلو غرام لكل فرد في العوائل الفقيرة وذوي الدخل المحدود المشمولين ببرنامج الحماية الاجتماعية ولمرة واحدة ، وقد تم فعلاً توزيع تلك السلع المضافة والمزادة لبعض العوائل التي تم اختيارها بهذا الشأن.[15]

ولم تكتف الحكومة بذلك الإجراء وإنما قامت عن طريق دوائر وزارة التجارة فيها بفتح مراكز بيع مباشر متنقلة للمواطن لبعض السلع الأساسية وبأسعار مدعومة كالطحين والبيض في جميع المحافظات العراقية ورغم أهمية مثل هاتين الخطوتين فقد كان تأثيرهما بسيطاً نوعاً ما على السوق فلم تنعكس إيجاباً على انخفاض أسعار السلع الأساسية في السوق المحلية مما يوجب باعتقادنا دعمها أو تعزيزها بأجراء آخر يمكن أن يأتي بنتائج أفضل الا وهو بيع حصة تموينية إضافية من مفردات البطاقة التموينية لشهر او شهرين متتاليين وذلك بأسعار مدعومة مما يجعل الضغط يخف على السوق بالطلب على تلك السلع ريثما تثمر إجراءات البنك المركزي في تخفيض سعر صرف الدولار وتنخفض أسعار السلع الأساسية في السوق وتعود إلى سعرها السابق قبل رفع سعر صرف الدولار في كانون الأول 2020 أو على الاقل تقترب من ذلك السعر بحيث يستطيع ذوي الدخول المحدودة ان يعيشون عيشة كريمة و على الاقل يتمكنون من التكيف مع الأسعار الجديدة، اما البيع في مواقع معينة وتقديم بعض السلع لبعض العوائل دون البعض الآخر فإنها لن تجدي نفعاً أولاً لقصورها عن زيادة عرض تلك السلع في السوق وثانياً لكونها يمكن أن تكون فرصة للفساد المالي والإداري بحيث يمكن الالتفاف عليها وتجييره المصالح بعض الأشخاص دون بقية الأشخاص في المجتمع لا سيما الطبقة الفقيرة أو ذوي الدخول المحدودة الذين تستهدفهم في الاصل تلك الإجراءات ومن ثم فان عدم وصول تلك الإجراءات أو نتائجها أي السلع الأساسية الموزعة إليها يمكن أن يأتي بنتائج عكسية لما وضعه مجلس الوزراء نصب عينيه وهو يقوم بذلك.

الفرع الثاني: التنسيق المستمر مع القطاع الخاص

رغم أن الدولة العراقية قامت وتقوم اليوم بمجموعة من الإجراءات لمواجهة الفقر والفاقة وعلى رأسها تعيين حملة الشهادات العليا والأوائل وتثبيت المتعاقدين والمحاضرين المجانيين وغيرهم بقصد سد الفجوة التي تركها قرار رفع سعر صرف الدولار الذي جرى في نهاية سنة 2020 ورغم انه تلك الإجراءات تعرضت للنقد الشديد على أساس أن القضاء على البطالة والفقر يجب أن يكون بأسلوب آخر غير اسلوب زيادة جيوش العاطلين عن العمل بالتعيين في الوظائف العامة إلى درجة بحيث تتفاقم البطالة المقنعة في البلاد، بيد أن ذلك لا يعني مطلقاً إهمال دور القطاع الخاص سواء في مواجهة مشكلتي البطالة والفقر أو حتى في أزمة ارتفاع سعر صرف الدولار فلا زالت الامور غير ميسرة للقطاع الخاص لكي يلعب دوره في كل تلك المجالات فالروتين القاتل والمضايقات الكثيرة والمساومات على قدم وساق، وهي امور تم تشخيصها من الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي مما حداهما الى محاولة كسب القطاع الخاص إلى جانب الدولة وهيئاتها العامة في معركتها ضد ارتفاع سعر صرف الدولار فكان أن اقرت

الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات القانونية بدأت بقرار مجلس الوزراء في الجلسة المنعقدة بتاريخ 10 كانون الثاني 2023 بتعديل قرارها السابق رقم 186 لسنة 2018 الخاص بتعديل التعرفة الكمركية بالتخفيف منها عبر جعل التعرفة الكمركية على الحاويات حجم 20 قدم إلى 3 مليون دينار وحجم 40قدم إلى 6 مليون دينار وعلى أن يسري اعتباراً من 20 كانون الثاني 2023.[16]

ثم أعقبه قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 17 كانون الثاني 2023 أي بعد أسبوع واحد من القرار السابق بالموافقة على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 2022 الخاص بالبضائع المستوردة من القطاعين العام والخاص المعفاة من الرسوم في المنافذ الحدودية بالتخفيف من اجراءات الإعفاء وتشكيل فريق تدقيق بهذا الشأن يخول بمتابعة المواد المعفاة وعدم تسربها للأسواق المحلية وتفعيل إجراءات الرقابة التي تمارسها الهيئة العامة للكمارك في مكافحة التهريب بحيث يتم ضمان الاستفادة الحقيقية لا الصورية من الإعفاء. [17]

ثم جاء بعده قرار مجلس الوزراء بتاريخ 24 كانون الثاني 2023 بتعديل قراره المرقم 186 لسنة 2018 مره ثانية بتخفيض أسعار الرسم الكمركي على الحاويات بحيث يكون على الحاوية حجم 20 قدم 2 مليون دينار وحجم 40 قدم 4 مليون دينار مع إعطاء الخيار للمستورد باختيار نوع الترسيم على أساس الحاوية أو على أساس المقادير ومنع تدخل السيطرات الأمنية على الطرق كافة منعاً باتاً، ناهيك عن عدم مطالبة المستوردين بإجازات الاستيراد للبضائع الواردة طيلة مدة نفاذ القرار. [18]

فواضح من خلال ما جاء أعلاه أن الحكومة العراقية قد وضعت يدها على الجرح وسهلت الكثير من الإجراءات واوقفت العديد من فرص المساومة التي يتعرض لها القطاع الخاص وهو ما يعطيه الفرصة للعب دوره الفعال في إرداف دور الدولة والقطاع العام في مواجهة الفقر والبطالة وتخفيض أسعار السلع وأسعار صرف الدولار، ولكن تلك الإجراءات تحتاج إلى متابعة وضمان أن تكون منفذة بشكل دقيق وليس مجرد حبر على ورق، ولعل فيما جرى في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 14 شباط 2023 من توجيه رئيس مجلس الوزراء بضرورة متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء السابقة سواء المتعلقة بتحديد سعر صرف الدولار أو تلك الخاصة بالجوانب المالية[19]،ولا ينتقص من ذلك قيام مجلس الوزراء في هذه الجلسة أيضاًب فرض رسوم كمركية إضافية على استيراد بعض المواد الكمالية أو غير الاساسية والتي جاءت تنفيذاً لقانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 المعدل[20]رغم أن مثل هذه الإجراءات الخاصة بفرض الرسوم والضرائب أو الإعفاء منها يفترض أن تكون من مهمة السلطة التشريعية في البلاد وليس السلطة تنفيذية اعتماداً على احكام البند أولاً من المادة 28 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.

ولا يفوتنا التذكير هنا بالتنسيق المستمر للحكومة العراقية بشكل مباشر مع القطاع الخاص فقد شهد الشهرين الماضيين اكثر من لقاء لرئيس مجلس الوزراء مع ممثلين عن القطاع الخاص وبالتحديد ذوي العلاقة بأسعار صرف

الدولار وبأسعار السلع الأساسية والاستماع إلى المشكلات التي تعترض عملهم والتوجيه بتذليل العقبات والصعوبات بما يضمن الوصول إلى الاهداف المشتركة للطرفين عبر توفير السلع الأساسية والدولار بالأسعار المقبولة وفي نفس الوقت تحقيق القطاع الخاص للأرباح التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الثالث: تنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة

بقصد إسناد آليات السياسة النقدية الرامية إلى تعزيز قوة الدينار وتخفيض أسعار الدولار لابد من اتباع مجموعة من آليات السياسة المالية ولعل أبرزها ما تعلق بتنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليص النفقات العامة غير الضرورية، وهو ما يوجب علينا تناول ذلك في نقطتين، وكما يأتي:.

أولاً: تنويع مصادر الإيرادات العامة:. أن أبرز الانتقادات الموجهة لقرار البنك المركزي بتخفيض سعر صرف الدولار هو الانعكاسات المحتملة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية لاسيما وأن العراق من البلدان الريعية التي تعتمد على مصدر شبه وحيد ألا وهو بيع النفط الخام إلى خارج البلاد، ولما كانت أسعار النفط في الأسواق العالمية متذبذبة مما يجعل الركون إليها اعتماداً على مجهول يمكن أن ينعكس سلباً على قدرة الموازنة العامة العراقية على تحمل الأعباء المالية الكبيرة ما يجعل قوة الدينار العراقي على كف عفريت ويوجب البحث عن مصدر إضافي للإيراد العام ولعل أبرز تلك المصادر التي ينبغي اللجوء إليها والتي أثبتت نجاحاً باهراً في اغلب الدول التي اعتمدتها هي صناديق الثروة السيادية وما يمكن أن تشكله من أسباب الاستقرار المالي ومن ثم بالتبعية الاستقرار النقدي ولما كانت المحاولة الأولى لإنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق التي ارتبطت بقانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم 4 لسنة 2018[21] والتي أجهضت بقرار المحكمة الاتحادية العليا التي حكمت بعدم دستورية الكثير من مواد هذا القانون لاسيما المادتين 12 و 13التي أقرت إنشاء صندوقي الأجيال والمواطن لمخالفتها لمبدأ المساواة الوارد في المادة 14 من الدستور، فقد وجب على الحكومة العراقية العمل على إعادة صياغة قانون شركة النفط الوطنية العراقية بالشكل الذي يجعله يتطابق مع أحكام الدستور أو ان يتم إنشاء صندوق أو اكثر للثروة السيادية خارج نطاق تلك الشركة أو ذلك القانون المقضي بعدم دستوريتهما إذ يفترض استثمار الوفرة المالية الحالية في هذا الشأن.[22]

ولما كان النظام الضريبي العراقي والقوانين التي تتضمنه تعود إلى حقبة سياسية واقتصادية ومالية سابقة بل اكثر من حقبة تاريخية، فمثلاً لازال قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 المعدل[23]وقانون ضريبة العرصات رقم 26 لسنة 1962المعدل[24]وقانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل[25]وقانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984المعدل نافذة حتى اليوم مما يجعلها لا تتوافق مع الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن بها الدولة العراقية بعد التغير الذي أصاب النظام السياسي في البلاد منذ نيسان 2003، ولا يسعف في ذلك مجموعة التعديلات التي طالت تلك القوانين بغرض تحديثها وجعلها تتواءم مع الواقع الاقتصادي العراقي

فهذه التعديلات لم تكن سوى وسائل ترقيعية ليس إلا مما يفرض إعادة النظر في النظام الضريبي بمجمله بالشكل الذي يجعله أكثر عدالة واكثر تطابقاً مع الفكر السياسي والاقتصادي السائد في البلاد والقدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية التي أصابت العالم بأجمعه لا سيما ضرورات امتة ذلك النظام والذي كان حكماً واجب التطبيق في قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021[26] إلا أنه بقي دون تطبيق حتى اليوم مما عززوكرس الفساد المالي والإداري والذي توج بما عرف بصفقه القرن التي تمخضت عن سرقة قرابة 4 ترليون دينار عراقي من مبالغ التأمينات الضريبية والتي نجحت الحكومة باسترداد البعض منها، فإذا ما تم ذلك لأمكن للنظام الضريبي أن يصبح رافداً حقيقياً يعوض أي نقص يمكن ان يحصل في الإيرادات النفطية في حالة انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية وليشكل رقماً صعباً في الموازنة العامة للدولة بدل أن يبقى لا يمثلسوى أقل من 5% من إيرادات الموازنة العامة للدولة لاسيما في ظل توجه حكومي بأن تكون الحكومة حكومة خدمات فإذا كانت فعلاً كذلك فلن يتوانى المواطن المكلف بالضريبة عن دفعها عن طيب خاطر.

والأكثر من ذلك يجب الحذر الشديد من اللجوء إلى القروض العامة خاصة بعد الارتفاع الشديد في مديونية العراق الداخلية منها والخارجية وما تحمله من فوائد عالية إذ ازدادت تلك المديونية في السنوات الثلاث الماضية دون مبرر حقيقي ولا رادع قوي مما يفرض على الحكومة الحالية التوقف عن اللجوء إلى القروض العامة مستفيدة من الوفرة المالية للخزينة العامة العراقية والعمل على التخفيض من تلك الديون بتسديد البعض منها ومحاولة الحصول على ابراء من البعض الاخر منها لاسيما الدولية منها والتي يمكن باستخدام العلاقات الدولية المتنامية للعراق على الساحتين العربية والإقليمية بل حتى على الساحة العالمية التقليل منها.

وربما يكون من المناسب أيضاً تطوير الإيرادات النفطية وسبل الاستفادة القصوى منها ويدخل في ذلك زيادة حصة العراق من مبيعات اوبك وتحسين وسائل تصدير النفط ووسائل استخراجه وكذلك حسن استغلال الغاز المصاحب وغيرها من الإمكانيات والسبل الأخرى التي تزيد من الإيرادات الريعية المتزايدة في الاصل يوم بعد يوم،ولعل في ممارسة رقابة صارمة سواء كانت إدارية أو قضائية أو تشريعية أهمية بالغة في زيادة الإيرادات العامة من المصادر كافة ومكافحة الفساد المالي والإداري يمكن أن يقلب معادلة الضعف الاقتصادي إلى قوة اقتصادية عظيمة تنعكس إيجاباً لا محالة على العملة العراقية فتجعلها تتعافى.

ثانياً:. ترشيد النفقات العامة:. قد يبدو الحديث عن تقليص النفقات العامة في ظل انتشار واسع للفقر والبطالة ومحاولات الحكومة التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع الفاحش في أسعار صرف الدولار وأسعار السلع الأساسية في السوق المحلية أقرب إلى المستحيل منه إلى الخيال، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال إطلاق أبواب الصرف على مصراعيها دون أي كوابح بل على العكس فكما أوجبنا أن يكون هناك اهتمام بزيادة الإيرادات العامة إلى اقصى حد ممكن ينبغي أن يتم تقليص النفقات العامة لاسيما غير ضرورية منها إذ أن المتتبع

لمصروفات الكثير من دوائر الدولة والقطاع العامي لحظ بسهولة الكم الهائل من المبالغ في تلك المصروفات خاصة تلك المتعلقة بالأثاث والسيارات والاتصالات وغيرها بحيث أصبحت وسيلة رفاهية لكبار الموظفين والمقربين منهم مما يتطلب وقفة جادة من الحكومة الجديدة والعمل على تحديد تلك المصروفات بنصوص قانونية تثبت في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2023 والمتابعة الحثيثة من الأجهزة الرقابية كافة بالشكل الذي يجعل النفقة العامة أكثر انتاجية بان تذهب إلى المواقع المخصصة لها لتأتي ثمارها وتحقق النتائج المرجوة منها بدل أن تجير لمصلحة الفاسدين كباراً كانوا أم صغاراً.

الفرع الرابع: نشر الوعي المالي

لم يعد الأمر كما كان في السابق بأن تقوم السلطة في الدولة بفرض رؤاها المالية سواء في جانب الإيرادات أو النفقات على المواطن ولا يكون من دور لهذا الأخير سوى الانصياع لأوامر ونواهي السلطة بدفع ما يتوجب عليه دفعه من التزامات مالية عامة والاستفادة من النفقات المالية التي تقررها السلطات العامة في الدولة إذبات الأمر يتطلب إقناع المواطن بأحقية الدولة بما يفرض من فرائض مالية سواء كانت ضرائب أو رسوم عامة أو إثمان عامة او غرامات أو مصادرات أو غيرها وبعكسه ستكون استجابة المكلف لتلك الالتزامات محدودة، إذ سيحاول بشتى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة التخلص من تلك الالتزامات[27]وكذا الحال مع النفقات العامة إذ أن تحديد المبالغ التي يتم انفاقها من قبل الدولة على تقديم الخدمات العامة وتحديد مستحقات العاملين في الدولة وهيئاتها العامة بما فيه الانتقاص من تلك المستحقات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ينبغي هو الآخر أن يكون مشفوعاً بقناعة أبناء الشعب بضرورة مثل تلك النفقات وضرورات الانتقاص منها بما في ذلك رفع سعر صرف الدولار وما يؤدي إليه من تمويل بالتضخم مما يخفض قيمة العملة الوطنية وبالتالي يخفض القدرة المالية للمواطن أو القدرة الشرائية للمواطن على شراء السلع والخدمات وخاصة الأساسية منها، ويذكر التناغم والتفاهم بين المواطن والسلطة بانه يشكل وعياً مالياً ضرورياً لدى المواطن يدفعه إلى الانصياع إلى القوانين والقرارات المالية والأحكام القضائية التي تصدرها السلطة وبعكسه فإن عدم احترام السلطات لرؤى وتطلعات أبناء المجتمع يمكن أن يأتي بنتائج عكسية في هذا الشأن.[28]

ويبدو لنا أن قرار البنك المركزي بتخفيض سعر صرف الدولار جاء من باب نشر الوعي المالي بين أبناء المجتمع واستجابة للمطالبات الجماهيرية الكبيرة في هذا الشأن وكذا الحال مع مجموعة القرارات الحكومية الداعمة لقرار التخفيض هذا والمساندة له فكلها تجعل المواطن أكثر ثقة بالحكومة وبالتالي أكثر احتراماً ومساندة لمقرراتها مما يجعل إجراءاتها وآلياتها اكثر فرصة للنجاح لاسيما المقررات المتعلقة بالجوانب المالية التي تصب في ذات المصب مع قرار تخفيض سعر صرف الدولار سواء تعلقت بفرض أو الاعفاء من الضرائب أو زيادة النفقات العامة في الموازنة العامة لمكافحة الفقر والبطالة وغيرها من الإجراءات الأخرى،فمثلاً تجد المواطن متفهما لأي ارتفاع في حجم

النفقات العامة في الموازنة المقبلة لسنة 2023 بعد أن قامت الحكومة العراقية بمجموعة من الإجراءات التي تحاول من خلالها التقليل من الآثار السلبية للقرار السابق برفع سعر صرف الدولار إذ يشعر المواطن بأن تلك الزيادة مبررة وضرورية، في حين أن الأمر كان مختلفاً في مواجهة أي ارتفاع في النفقات العامة في الموازنات السابقة إذ كانت محط استغراب واستهجان ونقد وتظاهرت عارمة كونها كانت موازنات انفجارية دون أن تتضمن أي خدمات جديدة يمكن أن يلمسها المواطن على أرض الواقع.

الفرع الخامس: تحمل الخسارة المادية لتحقيق الربح الاجتماعي

نعم لا شك في أن قرار تخفيض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي تفويت لفرصة الاستفادة من فرق العملة في تمويل الخزينة العامة للدولة ومن ثم الموازنة العامة بالكثير من الاموال التي هي بأمس الحاجة إليها ولكن ما فائدة تلك الأموال للخزينة العامة إذا كانت تؤدي إلى افقار الشعب وجعله يعيش أوضاعاً مأساوية يتنازل فيها عن أبسط حقوق العيش الكريم فإذا كانت كل نقطة يتم تخفيضها من الدولار مقابل الدينار العراقي تفقد فيها الموازنة العامة للدولة قرابة ترليون دينار عراقي أي أن تخفيض سعر صرف الدولار من 1450 إلى 1300 يعني فقدان الموازنة العامة 15 ترليون دينار عراقي تقريباً ولكن في المقابل فإن رفع سعر صرف الدولار الذي حصل نهاية السنة 2020 من 1180 إلى 1450 قد رفع نسبة الفقر من 25% إلى 50% تقريباً، ومن ثم فاذا ما قمنا بقلب معادلة الحساب لوجدنا أن خفض سعر صرف الدولار فضلاً عن الإجراءات المصاحبة التي قامت وتقوم بها الحكومة العراقية ستؤدي إلى تقليل نسبة الفقر ربما من 50% إلى 35%أي بما يعادل 15 نقطة مئوية وبالتالي فإنه سيحقق ربحاً اجتماعياً كبيراً مقارنة بما تفقده الموازنة العامة للدولة من أموال ناجمة عن فرق العملتين، ولا شك في أهمية الربح الاجتماعي مقارنة بالخسارة المادية أو الكسب المادي الفائت فحتى أكثر الدول رأسمالية لا يمكن أن تهمل الحماية الاجتماعية للطبقة الفقيرة فيها.

المطلب الثالث: الآليات المرتبطة بالسياسة العامة

استكمالاً للآليات القانونية في مواجهة الآثار السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار لابد أن يتم اعتماد مجموعة من الآليات المرتبطة بالسياسة العامة للبلاد بحيث تعزز وتكرس الاليات المرتبطة بالسياستين النقدية والمالية فهاتان السياستان تحتاجان إلى دعم آليات السياسة العامة الأخرى بحيث يكون هناك انسجام بينها جميعاً، فمثلاً لن يكون هناك فائدة ترجى من تخفيض سعر صرف الدولار إذا ما كان هناك تهريب للعملة إلى خارج البلاد ليس بصورة التحويلات أو الاعتمادات المستندية التي يمكن ان يسيطر عليها البنك المركزي والأجهزة الرقابية المكلفة بتلك المهمة وإنما نقداً عبر المنافذ الحدودية المختلفة مما يوجب تدخل الاجهزة الامنية والإدارية لمنع عملية تهريب العملة الصعبة إلى خارج البلاد كما أن انتشار الفساد المالي والإداري يجعله كفيل باجهاض كل جهود مواجهة الآثار السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار كونه يجعل العمل مخالف للآلية المعتمدة أو على الأقل تحويلها إلى مجرد

آلية صورية غير حقيقية وبالتالي تكون مخرجاتها مناقضة تماماً لخطط البنك المركزي والحكومة في هذا الشأن فضلاً عن الكثير من المعوقات الأخرى في هذا المجال.

وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب على خمسة افرع نخصص الأول لإحكام السيطرة على المنافذ الحدودية، ونتطرق في الثاني إلى تعزيز الرقابة المالية، ونتناول في الثالث تعزيز الوعي الوطني، ونكرس الرابع للتنسيق الدولي المستمر، ونفصل في الخامس القطاعات التي تستنزف العملة الصعبة، وكما يأتي:.

الفرع الأول: احكام السيطرة على المنافذ الحدودية

لضمان عدم خروج العملة الصعبة إلى الدول الأخرى بطريقة التهريب التي بذلت الحكومة العراقية والبنك المركزي جهوداً كبيرة في توفيرها وجب إغلاق جميع المنافذ أمام تهريبها عبر الحدود سواء المنافذ الرسمية أو غير الرسمية وسواء كانت تلك المنافذ في إقليم كردستان أو في بقية المحافظات الحدودية العراقية الأخرى، ولا شك أن ذلك يشكل معضلة أمام جميع الحكومات العراقية بل هو معضلة أمام جميع حكومات الدول فمهما بذلت الحكومات من جهود فيبقى هناك هامش للتهريب سواء للسلع أو العملات الاجنبية أو الوطنية أو حتى الأشخاص ولكن نسبة ذلك الهامش تضيق وتتسع من دولة الى اخرى حسب جدية السلطة في الدولة في الوقوف في وجه عمليات التهريب تلك فضلاً عن مدى قدرتها على مواجهة تلك العملية التهريبية، فحتى أقوى الدول من الناحية العسكرية تجد أن عمليات التهريب للأفراد والسلع والعملات موجودة ولكنها لا تتناسب مطلقاً مع دول أخرى يعمها الفساد المالي والإداري إذ لا شك أن مثل هذه الدول تفقد السيطرة على منافذها الحدودية بما يسهل التهريب فيضحي أمراً طبيعياً مما يقوض جهود السلطات النقدية والسلطات العامة الأخرى في استقرار العملة الوطنية وعدم انهياريها وتمرد العملة الأجنبية ووصولها لأعلى المستويات في مواجهة العملة الوطنية.

ولما كنا قد وضعنا معيارين لمنع تهريب العملة هما النية الصادقة والقدرة على المنافسة فإذا عدنا إلى الحكومة العراقية الجديدة لوجدنا أن القدرة عالية لدى القوات الامنية العراقية، بصنوفها كافة القوات المسلحة وقوات الحدود وأجهزة المخابرات والاستخبارات والامن وطني والحشد الشعبي على مواجهة عمليات تهريب العملة وربما تحتاج فقط إلى المزيد من الاستعانة بالتقنيات الحديثة في هذا المجال لتعزز قدرتها على ذلك ولتوازي قريناتها في الدول المتقدمة، اما ما يتعلق بالنية الصادقة والجدية في مواجهة عمليات التهريب فهي مسألة لا يمكن الحكم على توافرها من عدمه بشكل دقيق لكونها مسألة كامنة في النفس البشرية، لكن هناك العديد من المعطيات والقرائن التي تؤكد وجودها أو تفترض وجودها والتي نأمل أن تكون متوافرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر قيام الحكومة العراقية في اكثر من مناسبة بالتشديد على أهمية ضبط الحدود لمنع التهريب، ناهيك عن ان الأمر برمته يتطلب وقفة جادة من الحكومة العراقية في هذا الشأن فهي فرصتها الثمينة في إنجاح قرار خفض سعر صرف الدولار ومنع الالتفاف عليه ولا يمكن

لحكومة ذات خبرة إدارية طويلة تمثلت في عمل رئيس مجلس الوزراء سابقاً في اكثر من وزارة ومحافظة أن تفوت تلك الفرصة ولا تستثمرها في الوصول إلى النتائج الطيبة التي تسجل وتحسب لها.

الفرع الثاني: تعزيز الرقابة المالية

وصف رئيس الحكومة العراقية الجديدة الفساد المالي والإداري بأنه جائحة تشبيها له بجائحة كورونا[29] التي راح ضحيتها الملايين من الأشخاص على مستوى العالم أجمع وخسرت من ورائها الدول تريليونات الدولارات وتوقفت خلالها الحركة الاقتصادية والاجتماعية وبات التواصل يتم فيها عبر وسائل التواصل الإجتماعي الإلكترونية باستخدام شبكة الإنترنت، وإذا كان الامر كذلك وكان الفساد المالي والإداري يمثل جائحة فلا شك ان مواجهتها تحتاج إلى جهود جبارة ونوايا صادقة واستعانة بالتقنيات الحديثة، ويبدو لنا أن العراق يتجه إلى صدام لا مفر منه مع أقطاب الفساد سواء في الهيئات العامة او القطاع العام او القطاع الخاص ولكن بطريقة مختلفة بعض الشيء عن قريناتها السابقة بأنها لا تتوقف عند تنحية الفاسد عن موقعه الذي استغله من أجل الوصول إلى المال العام والاثراء على حسابه إلى احالة ذلك الفاسد إلى القضاء ليأخذ الجزاء العادل، ناهيك عن وضع استرداد الأموال المنهوبة بالفساد كأولوية فما فائدة ايقاف فاسد معين خرق القانون واستطاع أن يلعب على أوتاره والتربح على حساب الأموال العامة ما لم يتم استعادة الأموال التي سرقتها وأرجاعها مرة أخرى إلى الخزينة العامة للدولة لتأخذ دورها في رفد الموازنة العامة للدولة بالأموال اللازمة لتقديم الخدمات العامة وتعزيز جهود الحكومة والبنك المركزي في مواجهة الآثار السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار أو على الأقل التخفيف من تلك الآثار ولعل ما حصل من اجراءات في متابعة ما سمي بصفقة القرن الخاصة بسرقة الامانات الضريبية لبعض الشركات وكذلك إلقاء القبض على المدير السابق لمصرف التجارة العراقي واسترداد جزء من الأموال المنهوبة بالفساد يصب في هذا المصب.

على أن تعزيز الرقابة وخاصة المالية منها لا يمكن أن يكتفي بالجوانب الضريبية والمصرفية فقط بل ينبغي أن يكون عبر استراتيجية واضحة تسير عليها الدولة العراقية كما حصل في استراتيجية تخفيف الفقر التي دامت لأكثر من دورة وكل دورة دامت لأربع سنوات وذلك بتسخير كل إمكانيات الدولة وأجهزتها لمواجهة تلك الأزمة او بالأحرى الجائحة سواء من الأجهزة الرقابية المتخصصة او غير المتخصصة من تشريعية وإدارية قضائية ومستقلة أو حتى بقية الهيئات العامة فالمواجهة ينبغي أن تكون ثقافة قبل أن تكون إجراءات وأن يلمس المواطن نتائج تلك الاستراتيجية على أرض الواقع بحيث يطاح بكبار الفاسدين دون أي اعتبار للمكان أو الموقع الذي كانوا يحتلونه فلا احد فوق القانون فالمشروعية خط أحمر لا يمكن المساس بها، بما يعزز ويكرس جهود الحكومة والبنك المركزي في محاربة تهريب العملة والفساد المالي إلى تنفيذ سليم ودقيق للقوانين لاسيما القوانين النقدية والمالية وذات الصلة بها من القوانين العامة الأخرى.

الفرع الثالث: تعزيز الوعي الوطني

لكي تكون أوامر السلطة ونواهيها المسطرة في القوانين والقرارات الإدارية والأحكام القضائية قابلة للتنفيذ عن طيب خاطر دون الحاجة إلى اللجوء إلى وسائل القهر والأجبار المتمثلة بالجزاءات المادية فقد أوجبت الدراسات الحديثة أن يكون هناك نوع من التفاعل بين السلطة العامة وبين أبناء الوطن بما اصطلح على تسميته بالوعي الوطني والذي يتضمن قناعات أبناء المجتمع بأن تلك السلطة ممثلة حقيقية للشعب وتحظى بالثقة الشعبية وهو ما لا يمكن أن يحصل في الأنظمة التي تعتمد الديمقراطية إلا بالوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع في انتخابات حرة مباشرة وبنسبة مشاركة عليا ولا يعوض تخلف أي متطلب من متطلبات الديمقراطية تلك إلا تناغم قوانين وقرارات وأحكام السلطات العامة كافة مع تطلعات الشعب وشعورها بمعناة فئات المجتمع كافة بحيث لا يصل الامر إلى خروج أبناء كل طائفة للتعبير عن رغبتهم في مسألة معينة وإنما تقوم السلطات العامة باستشعار واستباق تلك الرغبة والشعور بها ومن ثم تلبية حاجات المجتمع قبل أن يتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتصل الأمور إلى مراحل متقدمة لا يمكن معالجتها.[30]

ويبدو لنا ان في قرار خفض سعر صرف الدولار الذي أقره البنك المركزي وصادقت عليه الحكومة العراقية فضلاً عن إجراءات التخفيف من حدة الآثار السلبية التي نجمت عن قرار رفع أسعار صرف الدولار الذي صدر قبل اكثر من سنتين تلبية لطموحات الجماهير واستباقاً لأي تظاهرات عارمة يمكن أنت تعم البلاد وقطع للطريق أمام المتصيدين بالماء العكر في اللعب على وتر غياب الخدمات وارتفاع أسعار السلع الأساسية في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار واسكات للاصوات النشاز التي كانت تدعي عدم قدرة أو نية أو رغبة السلطات العراقية سواء النقدية منها أو المالية أو العامة في التراجع عن قرار رفع سعر صرف الدولار وتخفيضه ولو بنسبة معينة،وهو ما جعل السلطات العامة في البلاد تكسب ثقة الجمهور من جديد وتجعل الشعب يلتف حولها ويلتزم بمقرراتها ويثق برؤيتها وبالتالي يساندها ويدعمها في كل جهودها ويمنحها المزيد من الوقت لكي تصل إلى مبتغاها، فإذا كان قرار خفض سعر صرف الدولار لم يفلح في تخفيض أسعار صرف الدولار في الأسواق المحلية اسوة بالسعر الرسمي المعلن من البنك المركزي إلا أن تصورات الحكومة ورؤاها بان ذلك التقارب والتوافق بين السعر الرسمي وسعر السوق يحتاج إلى بعض الوقت بدأت تأخذ صداها لدى أبناء المجتمع واثقين بان الامور تتجه نحو الحل وأن المسألة مسألة وقت ليس الا اعتماداً على وعود السابقة لرئيس مجلس الوزراء التي أكد بها قبل قرار خفض سعر صرف الدولار رسمياً بأن الدين العراقي أقوى ووجوب عدم التفريط به للحصول على الدولار فلم يمض سوى اسبوع على ذلك التأكيد حتى صدر قرار تخفيض سعر صرف الدولار رسمياً من 1450 إلى 1300 ومن 1720 إلى 1450 في السوق وهو ما يقوي الثقة الشعبية بالسلطة ويجعل الشعب يقف وراءها في كل ما تتخذه من قرارات.

الفرع الرابع: التنسيق الدولي المستمر

يقع العراق في منطقة حساسة من العالم فضلاً عن القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشكلها على مستوى العالم مما يجعل التحديات امامه أكبر بكثير من الدول الأخرى فالعلاقة الوثيقة بدول الجوار العربية منها وغير العربية والتعاون الكبير مع الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب حنكة سياسية عالية للتوفيق بين العلاقات مع دول ليست على توافق فيما بينها وذلك اعتماداً على سياسة النأي بالنفس عن سياسات المحاور والوقوف موقف نقطة الالتقاء بين الفرقاء الدوليين بالشكل الذي يجعل البلاد تستفيد من مزايا العلاقة المتوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية والعالمية، ولعل ما تقوم به السلطات المعنية في العراق منذ ما يقارب ثلاث سنوات يأتي انسجاماً مع هذا التوجه.

نعم لم يعد بالإمكان في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع الدولي اليوم من انتشار سياسات العولمة المدعمة بوسائل الاتصال الحديثة التي قربت البعيد أن تعيش دولة مهما كانت قدراتها وقابلياتها على العيش بمعزل عن بقية الدول الأخرى مما جعل العلاقات الدولية تتشابك والمسؤولية الدولية تتعقد والتعاون الدولي يتطور وهو ما فرض على كل دولة أن تنسق مع الدول الأخرى لاسيما دول الجوار والدول الإقليمية الأخرى فضلاً عن الدول المتنفذة أو المؤثرة في المجتمع الدولي في كل صغيرة وكبيرة تمس مصالحها وبات الحديث عن سيادة الدولة وعدم تدخل الدول والمنظمات الدولية الأخرى في شؤونها حديثاً نظرياً أكثر منه عملياً وواقعياً، فالواقع يؤكد أن الدولة ينبغي أن تنسق في جميع شؤونها مع الدول الأخرى ذات التأثير في هذه الامور ومنها بل على رأسها مسألة سعر صرف العملات الاجنبية ولاسيما الدولار، فلا نرى عيباً في التنسيق مع الولايات المتحدة ولا مع دول الجوار العراقي لغرض ترتيب الأوضاع لمنع تهريب العملة والسيطرة على عرضها في السوق المحلية وعدم استنزاف معروضات تلك العملة فالسياسة والاقتصاد يرتبطان بروابط متينة بحيث يؤثر كل منهما في الآخر تأثيراً كبيراً ولعل في لقاء محافظ البنك المركزي العراقي بداية شهر شباط 2023 بنائب وزير الخزانة الأمريكي في تركيا وزيارة الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية العراقي وعضوية محافظ البنك المركزي العراقي إلى واشنطن يوم 9 شباط 2023 والزيارات المتكررة لرئيس مجلس الوزراء إلى الدول المختلفة كالأردن وايران والإمارات والمانيا وفرنسا وغيرها فضلاً عن زيارة وزراء دول متعددة إلى العراق تمثل تجسيداً واضحاً لمثل هذه التنسيق الدولي المستمر والذي نتمنى ان يؤتي ثماره في أقرب وقت ممكن ويفضي إلى إنجاح جهود البنك المركزي والحكومة العراقية في السعي لتخفيض سعر صرف الدولار وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد وضمان عدم حدوث أيمنغصات دولية تقف بوجه قرار الخفض الذي تم تبنيه مؤخراً.

الفرع الخامس: إيقاف استنزاف العملة الأجنبية في السوق المحلية

هناك مجموعة من القطاعات تستنزف مصروفاتها الكثير من العملة الأجنبية المعروضة في السوق المحلية وتحولها إلى خارج البلاد في حين يمكن الاستغناء عن بعض مصروفات تلك القطاعات أو تعويضها بمنتجات وطنية محلية بالشكل الذي يمنع او على الاقل يقلص من حجم العملة الأجنبية التي يتم تحويلها إلى خارج العراق بصورة رسمية ودون أن يكون هناك أي مانع قانوني بهذا الصدد، ولنأخذ على سبيل المثال بعض القطاعات التي راحت في السنوات الاخيرة تستنزف كماً هائلاً من العملة الصعبة وتنقلها إلى الخارج، وكما يأتي:.

أولاً:. القطاع الصحي:. رغم صدور قانون الضمان الصحي رقم 22 لسنة 2020 النافذ[31] والذي كان يفترض أن يصبح نافذة اعتبارا من 2021/8/1 أي بعد ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية الا انه لازال معطلاً حتى اليوم لعدم وجود التخصيصات المالية مما يبقي المواطن الذي يروم الحصول على خدمات صحية مميزة السفر الى خارج العراق كالأردن او الإمارات او إيران او سوريا او تركيا او الهند ودفع عشرات آلاف الدولارات مقابل المعالجة الطبية التي يفتقدها في العراق وهو ما يوجب على السلطات المعنية في البلاد وخاصة الصحية منها أن تقف وقفة جادة بوجه هذا الاستنزاف للعملة الصعبة ونقلها إلى خارج البلاد من خلال تنفيذ قانون الضمان الصحي والسماح بتطوير القطاع الصحي لاسيما الخاص منه بما يسهل أولاً على المواطن الاستفادة من الخدمات التي يقدمها ومن ثم المحافظة على العملة الصعبة وبقائها داخل حدود الدولة العراقية بما يحافظ على عرضها ويدعم بالنتيجة سبل تخفيض سعر صرف الدولار.

ثانياً:. قطاع التعليم العالي:. إذا كانت الدراسة خارج العراق وخاصة في الأردن وتركيا ولبنان وايران وأوكرانيا ومصر قد حظيت باهتمام كبير من المواطنين العراقيين الذين يرغبون في إكمال دراستهم الأولية والعليا وذلك بسبب صعوبة الحصول على فرص الدراسة في العراق أما لتطلب المؤسسات التعليمية العراقية العامة منها والخاصة درجات عالية جداً للقبول او لكون مقاعد الدراسة محدودة لا تفي بالطلب المتزايد على تلك الدراسات المفتوحة في تلك المؤسسات لاسيما من الموظفين في دوائر الدولة، فإن ذلك الاهتمام والإقبال على الدراسة تضاعف اضعافاً كبيرة خلال أزمة كورونا حيث سمحت المؤسسات التعليمية في جميع الدول بما فيها الدول المذكورة أعلاه بأن تكون الدراسة افتراضياً(اونلاين) فضلاً عن ارتفاع أسعار صرف الدولار في اغلب تلك الدول كما أن صدور قانون تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية رقم 20 لسنة 2020[32] دفع المزيد من المواطنين العراقيين الى الالتحاق بالدراسة في الخارج.

ولا شك أن في ذلك استنزاف آخر للعملة الصعبة (الدولار) ونقلها إلى خارج البلاد مما يفرض ايجاد حل يمكن أن يبقي تلك الأموال داخل العراق فيزيد من عرضها في مقابل انخفاض الطلب عليها او على الاقل بقائه في المستوى ذاته فتنخفض قيمتها مقابل الدينار العراقي بأن يفتح مجال لكل راغب في الدراسة داخل العراق وعلى نفقته

الخاصة وبالعملة العراقية بان يتم الاستفادة من الكم الهائل من حملة الشهادات العليا الذين تم تعيينهم في رفد المؤسسات التعليمية العراقية بالكفاءات التي يمكن الاستعانة بها لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية بالشكل الذي يجعلها أقدر على استيعاب العدد المتزايد من الراغبين في الدراسة ويدري في الوقت ذاته الكثير من الايرادات على الموازنة العامة للدولة ويمنع أي ترهل وظيفي يمكن ان يؤدي الى بطالة مقنعة.

ثالثاً:. القطاع الزراعي:. رغم ان الأرض الزراعية العراقية من اخصب الأراضي ورغم توفر المياه بالحدود الدنيا ورغم اتجاه أبناء المجتمع إلى الزراعة إلا أن غياب الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي يجهض جهود الفلاحين في الحصول على الأرباح الكافية لقاء الإنتاج الزراعي الذي يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي، فكثيراً ما يكون المنتج الزراعي عبأً على الفلاح بحيث لا يستطيع تسويقه إلى الدولة الا بشق الانفس والدخول في مساومات مع العديد من الجهات وحتى إذا ما تم التسويق فإنه يدخل مرة ثانية في دوامة الحصول على مستحقاته المالية،فغالباً ما يتأخر الحصول على تلك المستحقات الى سنة أو أكثر في ظل انخفاض مستمر لقيمة العملة مما يجعله يخسر الكثير من قيمة تلك المستحقات، هذا إذا افلح أصلاً في الحصول على مستحقاته المالية من عملية بيع منتجاته للدولة وهيئاتها العامة أو أن يكون ذلك بين سنة وأخرى اعتماداً على نشاط الادارة التي تتولى شراء المنتجات فقد تجد في سنة معينة ان الادارة فذة وتذلل كل العقبات أمام الفلاح فيندفع المزارعون إلى الزراعة بكميات كبيرة تسد حاجة البلد بشكل كامل فيحدث أن تتغير إدارة الجهة التي تتولى شراء تلك المنتجات ويحدث تلكؤ في استلام المحصول بما يجعل المزارعين يعزفون عن زراعة ذلك المحصول في العام التالي وهذا ما حدث مع محصول الذرة الصفراء اذ لم تستقر عملية تسويق المحصول للدولة في بعض السنوات قياسا بسنوات اخرى إلى الحد الذي جعل عملية بيع المحصول للدولة محل للتندر على وسائل التواصل الاجتماعي بعد ان راح تتشكل معضلة أمام الفلاحين بحيث وصل الأمر إلى التقاتل بين الفلاحين من أجل التسويق المنتجات، ولعل الحادثة التي حصلت امام إحدى محطات تسويق الذرة الصفراء في محافظة صلاح الدين والتي راح ضحيتها بعض الفلاحين بين جريح وقتل شاهداً على ذلك، في حين أن مراجعة بسيطة للأسواق المحلية يثبت للمتابع أن المتوفر في السوق هي سلعة الذرة الصفراء المستوردة والتي تباع بأسعار كبيرة مقارنة بأسعار المنتج المحلي.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يجدر بنا أن نبين اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها وذلك في نقطتين، وكما يأتي:.

أولاً: الاستنتاجات:. خلص الباحثان إلى مجموعة استنتاجات أهمها:.

1. رغم جهود البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية في مواجهة الآثار السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، الا أن الأمر يتطلب المزيد من الآليات القانونية سواء المرتبطة بالسياسة النقدية أو المتصلة بالسياسة المالية أو حتى ذات العلاقة بالسياسة العامة للبلاد.

2. مثل قرار خفض سعر صرف الدولار سداً منيعاً أمام الانهيار المستمر لقيمة الدينار العراقي مقابل الدولار.

3. إن جهود زيادة المعروض من عملة الدولار وفرض التعامل بالدينار العراقي في الأسواق المحلية جاءت لتعزيز قرار تخفيض سعر صرف الدولار وتقليل الأثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعاره في الأسواق المحلية.

4. مثلت خطوات محاربة المضاربات إضافة الى نشر الوعي المصرفي بين أبناء المجتمع العراقي وسيلة أخرى تصب في التقليل من أثر ارتفاع سعر صرف الدولار.

5. لابد من الإشادة بزيادة عرض السلع والخدمات الأساسية والتنسيق المستمر مع القطاع الخاص في سبيل وصول تلك السلع إلى المستهلك بأقل الأسعار.

6. رغم اهتمام الحكومة العراقية بنشر الوعي المالي إلا ان النتائج لازالت دون الطموح الذي يجعله يستمر في تكريس جهود مواجهة الآثار السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار.

7. حتى إذا كان في قرار خفض سعر صرف الدولار خسارة مادية فإن فيه ربحا اجتماعيا كبيراً.

8. لازال أمامنا الكثير من سبل أحكام السيطرة على المنافذ الحدودية ومنع تهريب العملة.

9. إن وصف الفساد بالجائحة ومحاربته وتكثيف الرقابة يتطلب المزيد من الجهد والوقت والمال من أجل جعله مثمراً.

10. ينعكس تعزيز الوعي الوطني إيجاباً على جهود السلطة في حل أي أزمة بما فيها إشكالية ارتفاع سعر الصرف.

11. لا مناص من الاستمرار بالتنسيق الدولي إقليمياً وعالمياً من أجل الوصول إلى حلول حقيقية لمشكلة ارتفاع سعر صرف الدولار وآثارها السلبية.

ثانياً:. التوصيات:. بناءً على ما جاء أعلاه يوصي الباحثان بما يأتي:.

1. عدم وضع خطوط حمراء أمام اعتماد الآلية القانونية لمواجهة الآثار السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار سوى المصلحة العامة العليا للبلاد.

2. العمل بآليات السياسات النقدية والمالية والعامة معاً من أجل الوصول إلى تقليل أسعار صرف الدولار وآثاره الضارة.

3. العمل على تقليص الفجوة بين السعر الرسمي لصرف الدولار وسعره في السوق.

4. إعادة النظر في قرار بيع الدولار للمواطن المسافر خارج العراق او على الاقل احاطته بضمانات عدم تهريب العملة.

5. دفع جزء من رواتب الموظفين والمتقاعدين بالدولار لفترة محدودة ريثما نتجاوز مشكلة الفرق بين السعر الرسمي وسعره في السوق.

6. النص صراحة في قرار مجلس الوزراء بأن الديون المتفق عليها بالدولار الأمريكي يتم دفعها من قبل المدين بالدينار العراقي وبالسعر الرسمي المعلن من البنك المركزي.

7. الوقوف بحزم أمام كل جهة غير ذات علاقة تتدخل في إجراءات البنك المركزي والحكومة العراقية في ما يتعلق بأسعار الصرف.

8. تعزيز جهود نشر الوعي المصرفي بحيث يمكن الوصول إلى مكتنزات المواطن بالعملتين الأجنبية والمحلية.

9. إعادة النظر في إجراءات وزارة التجارة ببيع بعض السلع الأساسية في محطات البيع المتنقلة واستبدالها بتقديم حصة تموينية شهرية إضافية باسعار مدعومة مرة او مرتين وبما يضمن العدالة في وصولها إلى جميع المواطنين.

10. الاستمرار بالتنسيق مع القطاع الخاص في سبيل تذليل العقبات أمامه لارداف دور الدولة وهيئاتها العامة والقطاع العام في مواجهة الآثار الضارة لارتفاع سعر صرف الدولار.

11. إنشاء صندوق ثروة سيادي أو أكثر مستفيدين من الوفرة المالية الحالية.

12. إعادة هيكلة النظام الضريبي العراقي بحيث يلبي متطلبات المرحلة الحالية للبلاد ويدعم اقتصاد عراقي منتعش.

13. ترشيد الإنفاق الحكومي بمنع أي نفقات غير ضرورية.

14. الوقوف بحزم بوجه أي محاولة لتهريب العملة عبر المنافذ الحدودية وبما يضمن نجاح جهود البنك والحكومة في استقرار أسعار الصرف.

15. اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أسوة باستراتيجيات مواجهة الفقر المعتمدة سابقاً في العراق.

16. الحرص على الثقة المتبادلة بين المواطن والسلطة العامة.

17. تكثيف التنسيق الدولي مع الأطراف الإقليمية والعالمية الفاعلة في قضية سعر الصرف.

17. وقف استنزاف العملة الأجنبية في السوق المحلية للدراسة أو العلاج خارج العراق واستيراد البضائع المتوفرة محلياً أو التي يمكن تشجيع توفيرها محلياً.

الإحالات والمراجع:

[1] ينظر في ملابسات صدور قرار رفع سعر صرف الدولار في حينها د. احمد خلف حسين الدخيل: قراررفعسعرصرفالدولارفيالعراقبينسلطتيالاصدار والرقابة ، بحث منشور في مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية ، مجلد1، ع2، ديسمبر 2021 ، ص35 وما بعدها.

[2] ينظر على سبيل المثال لا الحصر د. عبدالعزيز شويش عبدالحميد : الرؤية الاقتصادية لرفع سعر صرف الدولار ، بحث مقدم إلى الندوةالعلميةالثالثةللعامالدراسي 2021/2020 التياقامتها كليةالادارةوالاقتصادبجامعةتكريت / جمهورية العراق بعنوان(رؤى تحليلية لآثار ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار على الاقتصاد العراقي) ، تكريت 28 ديسمبر 2020، ص3.

[3] قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي المعمم الى شركات المصارف وشركات الصرافة وشركات الدفع الالكتروني المجازة للعمل في العراق كافة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / دائرة الاستشارات والتحويلات / قسم نافذة بيع العملة رقم 868/11/5 في 2023/2/8.

[4] نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4681 في 4 تموز 2022.

[5] ينظر قرار مجلس الوزراء بجلسة المنعقدةبتاريخ 2023/1/10 منشور على موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء على شبكة الانترنيت متاح على الرابط الآتي: https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12666
https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12666

[6] ينظر في كل تلك القرارات موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الانترنيت على الرابط الاتي:https://www.cbi.iq/

[7] ينظر قرارات مجلس الوزراء بجلسة المنعقدة بتاريخ 2023/1/10باقرار توصيات معالجة تأثير ارتفاع سعر صرف الدولار على الصرف منشورة على موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء على شبكة الانترنيت متاح على الرابط الآتي:https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12666

[8] نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 3982 فيحزيران 2004.

[9] نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4387 في 2015/11/16.

[10] ينظر في تفصيل ذلك . مجموعة مؤلفين : كتابب تكوين الصغير (لماذا البيتكوين مهمة لحريتك، امور كالمالية والمستقبل؟) ،مترجم، بلا مكان ولاسنة نشر،ص7 و 40.

. سيف الدين عموص : معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي، ترجمة احمد محمد حمدان، ط1 ،بلا مكان نشر، 2019 ،ص80ومابعدها.

[11] للمزيد من التفصيل ينظرد. احمدخلف حسين الدخيل : العملات المشفرة، ط1 ،مكتبة القانون المقارن،بغداد، 2021 ،ص21-22.

[12] ينظر قرار مجلس الوزراء بجلسة المنعقدة بتاريخ2023/1/17 منشور على موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء على شبكة الانترنيت متاح على الرابط الآتي: https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12695

[13] ينص البند اولاً من المادة (28) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم4012 في 2005/12/28. (لاتفرض الضرائب والرسوم، ولاتعدل، ولاتجبى، ولا يعفى منها، إلا بقانون).

[14] ينظر موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الانترنيت متاح على الرابط الآتي: https://www.cbi.iq/

[15] ينظرقرارمجلسالوزراءبجلسةالمنعقدةبتاريخ2022/12/19منشورعلىموقعالامانةالعامةلمجلسالوزراءعلىشبكةالانترنيتمتاح علىالرابطالآتي: https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12632

[16] ينظرقرارمجلسالوزراءبجلسةالمنعقدةبتاريخ2023/1/10منشورعلىموقعالامانةالعامةلمجلسالوزراءعلىشبكةالانترنيتمتاحعل يالرابطالآتي: https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12666

[17] ينظرقرارمجلسالوزراءبجلسةالمنعقدةبتاريخ 2023/1/17 منشورعلىموقعالامانةالعامةلمجلسالوزراءعلىشبكةالانترنيتمتاحعلىالرابطالآتي: https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12695

[18] ينظرقرارمجلسالوزراءبجلسةالمنعقدةبتاريخ2023/1/24 منشورعلىموقعالامانةالعامةلمجلسالوزراءعلىشبكةالانترنيتمتاحعلىالرابطالآتي: https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12710

[19] ينظرقرارمجلسالوزراءبجلسةالمنعقدةبتاريخ 2023/2/14 منشورعلىموقعالامانةالعامةلمجلسالوزراءعلىشبكةالانترنيتمتاحعلىالرابطالآتي: https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12762

[20] نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4147 في 9 آذار 2010.

[21] نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4486 في 9 نيسان 2018.

[22] للمزيد من التفصيل ينظر د. احمدخلفحسينالدخيل : صناديقالثروةالسياديةبينمثاليةالطرحومتطلباتالحكمالرشيد،ط1 ،الذاكرةللنشروالتوزيع،بغداد، 2018، ص77.
. د. لنجه صالح حمه قادر : صناديق الثروة السيادية . دراسة قانونية مقارنة ، ط1 ، سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 3 ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، 2021، ص166-167.
. د. ثامر اسماعيل حسين الجبوري : النظام القانوني لصناديق الثروة السيادية . دراسة مقارنة في القانون الخاص ، المركز الاكاديمي للنشر ، مكتبة الدراسات العربية ، سلطنة عمان ، 2022، ص68.

[23] نشرفيجريدةالوقائعالعراقيةبعددهاالمرقم 256 في 1959/11/9.

[24] نشرفيجريدةالوقائعالعراقيةبعددهاالمرقم 676 في 1962/5/31.

[25] نشرفيجريدةالوقائعالعراقيةبعددهاالمرقم 2917 في 1982/12/27.

[26] تنص المادة (16) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4625 في 2021/4/12 على أنه (.....ثالثاً:. علىالوزاراتوالجهاتغيرالمرتبطةبوزارةوالمحافظاتكافةتطبيقنظامالجبايةالالكترونيةوأتمتةالأجراءاتلتسييرالمعاملاتولاستحصالالضرائب والرسومكافةالخاصةبهاعنطريقالقطاعالعاموالخاصومنخلالالمشاركةبينهما.
رابعاً:علىمجلسالوزراءأتمتةالنظامالضريبيوالكمركيوإجازاتالاستيرادوربطكلالوحداتالخاضعةللضريبةوالكماركبنظامالكتروني فوراقرارهذاالقانونوجبايةالرسومالكمركيةللبضائعالمستوردةعلىاساسماتمبيعهمنالعملةالاجنبيةمنخلالنافذةبيعالعملةوالاعتمادات المستندية للمستورد بالسلع علىانيتمتسوية الفروقاتبعددخولالبضائعالمستوردةوالمدققةمنقبلالجهاتالمعنية).

[27] د. احمدخلفحسينالدخيل : المشروعيةفيانفاذالقوانينالمالية،ط1 ،دارالمسلة،بغداد، 2022، ص10 وما بعدها.

[28] د. احمدخلفحسينالدخيل : الشرعيةفيانفاذالقوانينالمالية،ط1 ،دارالمسلة،بغداد، 2022،ص15ومابعدها.

[29] ينظر المنهاج الوزاري لحكومة رئيس مجلس الوزراء العراقي مُحَمَّد شياع السوادني.

[30] د. احمد الدخيل : الشرعية في انفاذ القوانين المالية ، مصدر سابق ، ص94.

[31] نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4614 في 2021/2/1.

[32] نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها المرقم 4608 في 2020/12/21.